الأمم المتحدة

A/C.3/77/SR.22

الجمعية العامة

الدورة السابعة والسبعون

الوثائق الرسمية

Distr.: General
2 May 2023
Arabic
Original: English

اللجنة الثالثة

محضر موجز للجلسة الثانية والعشرين

المعقودة في المقر، نيويورك، الاثنين، 17 تشرين الأول/أكتوبر 2022، الساعة 15:00

الرئيس: السيد فيناسيو غويرا (نائب الرئيس) ..... (البرتغال)

المحتويات

البند 68 من جدول الأعمال: تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها *(تابع)*

(أ) تنفيذ الصكوك المتعلقة بحقوق الإنسان *(تابع)*

(ب) مسائل حقوق الإنسان، بما في ذلك النهج البديلة لتحسين التمتع الفعلي بحقوق الإنسان والحريات الأساسية *(تابع)*

(ج) حالات حقوق الإنسان والتقارير المقدمة من المقررين والممثلين الخاصين *(تابع)*

(د) التنفيذ الشامل لإعلان وبرنامج عمل فيينا ومتابعتهما *(تابع)*

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى: Chief of the Documents Management Section (dms@un.org).

والمحاضر المصوَّبة سيعاد إصدارها إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

22-23442 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

في غياب السيد بلانكو كوندي (الجمهورية الدومينيكية)، تولى رئاسة الجلسة نائب الرئيس السيدفيناسيو غويرا (البرتغال).

افتُتحت الجلسة الساعة 15:05.

البند 68 من جدول الأعمال: تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها *(تابع)*

(أ) تنفيذ الصكوك المتعلقة بحقوق الإنسان *(تابع)* (A/77/40 و A/77/44 و A/77/228 و A/77/230 و A/77/231 و A/77/279 و A/77/289 و A/77/344)

(ب) مسائل حقوق الإنسان، بما في ذلك النهج البديلة لتحسين التمتع الفعلي بحقوق الإنسان والحريات الأساسية *(تابع)* (A/77/48 و A/77/56 و A/77/139 و A/77/157 و A/77/160 و A/77/162 و A/77/163 و A/77/167 و A/77/169 و A/77/170 و A/77/171 و A/77/172 و A/77/173 و A/77/174 و A/77/177 و A/77/178 و A/77/180 و A/77/182 و A/77/183 و A/77/189 و A/77/190 و A/77/196 و A/77/197 و A/77/199 و A/77/201 و A/77/202 و A/77/203 و A/77/205 و A/77/212 و A/77/226 و A/77/235 و A/77/238 و A/77/239 و A/77/245 و A/77/246 و A/77/248 و A/77/262 و A/77/262/Corr.1 و A/77/270 و A/77/274 و A/77/284 و A/77/287 و A/77/288 و A/77/290 و A/77/296 و A/77/324 و A/77/345 و A/77/357 و A/77/364 و A/77/487)

(ج) حالات حقوق الإنسان والتقارير المقدّمة من المقررين والممثلين الخاصين *(تابع)* (A/77/149 و A/77/168 و A/77/181 و A/77/195 و A/77/220 و A/77/227 و A/77/247 و A/77/255 و A/77/311 و A/77/328 و A/77/356)

(د) التنفيذ الشامل لإعلان وبرنامج عمل فيينا ومتابعتهما *(تابع)* (A/77/36)

1 - **السيد الفرارجي** (المقرر الخاص المعني بالحق في التنمية): عرض تقريره عن امتثال خطط وسياسات التعافي من مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) للحق في التنمية (A/77/174)، فقال إن الجائحة تسببت في أزمة اقتصادية عالمية أدت إلى ارتفاع حاد في انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها وإلى نكسات خطيرة في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030. وأضاف أن البلدان النامية تضررت بصفة خاصة لأنها، بخلاف البلدان المتقدمة النمو، كانت تفتقر إلى حيز مالي كاف لاعتماد تدابير الرعاية الصحية والحماية الاجتماعية اللازمة لدعم سكانها. وما زاد الطين بلة أن بعض البلدان المنخفضة الدخل لجأت إلى تحمل مستويات متزايدة من الديون بتكاليف اقتراض مرتفعة.

2 - وأردف قائلا إنه، لئن كان إعلان الحق في التنمية لا يتضمن قائمة بالأولويات المالية التي تكفل إعمال الحق في التنمية، فإنه يرسم الخطوط العريضة للمبادئ التي ينبغي الاسترشاد بها في القرارات السياساتية العامة على الصعيدين الوطني والدولي. فعلى سبيل المثال، تُدعى الدول في الإعلان إلى أن تتخذ جميع التدابير اللازمة لإعمال الحق في التنمية وأن تضمن تكافؤ الفرص للجميع في إمكانية وصولهم إلى الموارد الأساسية والتعليم والخدمات الصحية والغذاء والسكن والعمل. ومن واجب الدول أيضا أن تتعاون بعضها مع بعض لتعزيز تنمية البلدان النامية على نحو أسرع وإزالة العقبات التي تعترض التنمية الشاملة. ويجب على الدول، واضعة هذه المبادئ في الاعتبار، أن تتعاون بروح من تعددية الأطراف المعززة والمتجددة وأن تصمم وتنفذ سياسات وتدابير طموحة لا تهدف إلى إعادة الوضع إلى ما كان عليه قبل الجائحة بل إلى دفع عجلة التنمية بنشاط لجميع الشعوب.

3 - وقال في الختام إن على الدول، في إطار هذه السياسات والتدابير، أن تضمن إشراك جميع أصحاب المصلحة بصورة مجدية في التفاوض على الاتفاقات الدولية، بما فيها الاتفاقات التجارية الدولية؛ وأن تشجع على إنشاء آلية دولية لتسوية الديون؛ وأن تدعو من أجل إصدار صندوق النقد الدولي حقوق سحب خاصة لفائدة بلدان الجنوب بهدف تحرير الموارد التي تشتد الحاجة إليها من أجل تدابير التصدي والتعافي. وإضافة إلى ذلك، ينبغي للشركاء في التنمية تجديد الالتزام بهدف تخصيص نسبة 0,7 في المائة من الدخل القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية بتحديد جداول زمنية وأطر للمساءلة، بما يشمل سن تشريعات وطنية، وينبغي لهم إعادة توجيه المعونة إلى حيث تشتد الحاجة إليها من خلال تقديم 50 في المائة من المساعدة الإنمائية الرسمية إلى أقل البلدان نموا.

4 - **السيد كوزمينكوف** (الاتحاد الروسي): قال إن جائحة كوفيد-19 لم تؤد إلى تعقيد التعاون الإنمائي الدولي فحسب، بل محت أيضا التقدم المحرز في السنوات الأخيرة في هذا المجال، ما أدى إلى اتساع الفجوات

بين بلدان الشمال وبلدان الجنوب وتفاقم التقسيم الطبقي الاجتماعي والاقتصادي داخل البلدان.

5 - وأضاف قائلا إن وفد بلده يوافق على أنه ينبغي للدول أن تكفل سبل الحصول على الرعاية الصحية المناسبة والحماية الاجتماعية والإسكان والعمالة في خططها للتعافي من كوفيد-19. فإعمال هذه الحقوق الاقتصادية والاجتماعية الأساسية هو السبيل الكفيل ببناء وتطوير مجتمعات قوامها العدل والوئام. وتحدث عن تعليقات المقرر الخاص في تقريره فيما يتعلق بضرورة زيادة التعاون الدولي في الحصول على لقاحات كوفيد-19 ووسائل التشخيص والعلاج الصحي، فقال إن وفد بلده ما انفك يؤيد اتباع نهج عادل وغير تمييزي لإصدار الشهادات للقاحات في جميع أنحاء العالم ويعارض ممارسة الاعتراف الانتقائي ببعض اللقاحات دون غيرها.

6 - وأشار إلى أن المقرر الخاص أصدر توصيات بشأن مجموعة واسعة من القضايا، من التجارة الدولية والضرائب إلى المساعدة الإنمائية الرسمية والحياد المناخي. ومضى يقول إن وفد بلده، وإن كان يعترف بتعقد التنمية والحق في التنمية، يود مع ذلك أن يؤكد على أن المواضيع المتخصصة ينبغي أن تتناولها الآليات المختصة والخبراء المعنيون. وينبغي للمقرر الخاص ألا يخوض في قضايا تدخل ضمن ولاية هيئات حقوق الإنسان الأخرى.

7 - وتابع قائلا إن المقرر الخاص كرر في تقريره توصيته بأن يأخذ التعاون الدولي في الاعتبار الالتزامات خارج إقليم الدولة، التي يبدو أنها تتصل بمبادئ ماسترخت بشأن التزامات الدول خارج حدودها الوطنية في مجال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الصادرة عن فريق من الخبراء في عام 2011 ولكنها لم تُعتمد ولم يوافق عليها قط على المستوى الحكومي الدولي. وذكر أن وفد بلده يرى في هذه التوصية محاولة لفرض تفسير تعسفي على الدول للالتزامات التي تعهدت بها بحرية، بما فيها الالتزامات التي تعهدت بها بموجب المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان.

8 - **السيدة نوفروز** (أذربيجان): تكلمت باسم حركة بلدان عدم الانحياز فقالت إنه، بعد مرور أكثر من 30 عاما على اعتماد إعلان الحق في التنمية، لا يزال من الضروري إجراء تغييرات عميقة في هيكل الاقتصاد الدولي لضمان إعمال الحقوق المنصوص عليها في الإعلان والتمتع بها على نحو كامل. ومن هذه التغييرات الضرورية تهيئة ظروف اقتصادية واجتماعية مؤاتية للبلدان النامية.

9 - وأشارت إلى أن رؤساء الدول والحكومات جددوا، في مؤتمر القمة الثامن عشر لحركة عدم الانحياز المعقود في عام 2019، التزامهم بتعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان المعترف بها عالميا، وبخاصة الحق في التنمية، وأكدوا وجوب تناول حقوق الإنسان من خلال حوار بنّاء غير قائم على المواجهة وغير مسيَّس وغير انتقائي يُسترشد فيه بالموضوعية، واحترام السيادة الوطنية للدول وسلامتها الإقليمية وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، والحياد واللاانتقائية والشفافية، باعتبارها بمبادئ توجيهية مع مراعاة الخصوصيات السياسية والتاريخية والاجتماعية والدينية والثقافية لكل بلد.

10 - **السيد مهد زيم** (ماليزيا): قال إن حكومة بلده تتفق مع المقرر الخاص على أن التعاون الدولي بشأن الحصول على لقاحات كوفيد-19 بشكل منصف أمر مهم لتجديد جهود التنمية، والوفاء بالالتزامات التي تم التعهد بها في سياق خطة عام 2030 وعدم ترك أحد خلف الركب. وأفاد بأن حكومة بلده حققت، من خلال برنامجها الوطني للتحصين ضد كوفيد-19، حصول أكثر من 40 مليون شخص على لقاحات وأعطت هذه اللقاحات للمواطنين وغير المواطنين على حد سواء، بمن فيهم المهاجرون النظاميون وغير النظاميين وطالبو اللجوء واللاجئون. وبروح من التضامن الدولي، أسهمت ماليزيا بلقاحات لصالح بلدان أخرى من أجل زيادة معدل التطعيم لديها، وهي على استعداد للقيام بذلك مرة أخرى لصالح البلدان الأخرى المحتاجة. وبالنظر إلى الأثر الدائم والعميق لانعدام المساواة الطويلة الأمد في الحصول على اللقاحات في التعافي الاجتماعي والاقتصادي بالبلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسط الدخل من الشريحة الدنيا، سأل عما إذا كانت هناك استراتيجية طويلة الأجل لمعالجة انعدام المساواة في الحصول على اللقاحات في سياق التأهب للجوائح في المستقبل.

11 - **السيدة كناني** (تونس): قالت إن إعمال الحق في التنمية يتطلب إنشاء نظام اقتصادي دولي عادل يحد من انعدام المساواة، ويمكّن الدول من اختيار سياساتها الإنمائية، ويراعي تنوع حقائق الدول وقدراتها ومستويات تنميتها وأولوياتها. ويجب أن يحترم هذا النظام تساوي جميع الدول في السيادة وحقها غير القابل للتصرف في السيادة الكاملة على مواردها الطبيعية. وفي هذا الصدد، أشارت إلى أن تونس، إلى جانب العديد من البلدان الأخرى المجردة من ثرواتها ظلما، تولي أهمية كبيرة لإعادة الأصول المسروقة، وهي موارد يمكن استخدامها في تنفيذ مشاريع التنمية الوطنية.

12 - وأضافت قائلة إن السلام والأمن ضروريان للتنمية المستدامة. ولذلك، فإن الإرهاب والنزاع المسلح والتطرف العنيف والاحتلال تعرقل جهود التنمية الوطنية، بل وتشلها. ولكل من التهرب من دفع الضريبة والفساد وهجرة ذوي الكفاءة أثر مماثل في إضعاف التنمية.

13 - وتابعت قائلة إن التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي وسيلتان لهما قيمة مضافة كبيرة في النهوض بعولمة أكثر إنصافا. ويجب أن يتجاوز التعاون الدولي المساعدة الإنمائية، التي تحول عموما دون تبادل التكنولوجيا والمعارف، ويجب أن يشمل التزاما أكبر بتحقيق الأهداف الإنمائية التي تحددها كل دولة وفقا لاحتياجات سكانها الأساسية، لاسيما في أوقات الأزمة. ورغم أن المقرر الخاص أولى أهمية كبيرة للتعاون الدولي في تقريره، فإن التجربة التي تعيشها عدة دول في الجنوب مع هذا التعاون مختلفة تماما. وسألت عن الإجراءات التي يمكن أن يتخذها المجتمع الدولي لإقامة شكل جديد من أشكال التعاون أكثر إنصافا للجميع.

14 - **السيد صحراوي** (الجزائر): قال إن خطط وسياسات التصدي لجائحة كوفيد-19 والتعافي منها ينبغي تصميمها وتنفيذها من منظور الحق في التنمية. وأشار إلى أن الجزائر، على أساس التزامها بتحقيق التنمية المستدامة، وعدم ترك أحد خلف الركب وإعادة البناء على نحو أفضل، أدرجت خطة عام 2030 في جميع برامجها الإنمائية الوطنية، بما فيها البرامج المتعلقة بالتعافي من الجائحة، بهدف تحفيز النمو الاقتصادي، والقضاء على أوجه عدم المساواة داخل البلد وضمان تمتع جميع الجزائريين بحقوقهم الاجتماعية والاقتصادية.

15 - وأضاف قائلا إن التعافي من الجائحة على الصعيد الدولي يتطلب تعزيز التعاون الدولي والتعجيل بنقل التكنولوجيا. ولذلك تساءل عن كيفية ضمان اتباع نهج قائم على الحق في التنمية عند تصميم أطر التعاون الدولي. وبالنظر إلى التوصية الواردة في التقرير بأن يجدد الشركاء في التنمية الالتزام بهدف تخصيص 0,7 في المائة من الدخل القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية، سأل أيضا عن كيفية ضمان وفاء البلدان المتقدمة النمو بالتزاماتها وعما إذا كانت هناك أي خطط لوضع آلية لمتابعة تنفيذ هذه الالتزامات.

16 - **السيد فاليدو مارتينيس** (كوبا): قال إن الجائحة أبرزت بوضوح الهوة التي تفصل العالم المتقدم النمو عن بلدان الجنوب. ولذلك ترحب كوبا بمحور تركيز تقرير المقرر الخاص وتؤيد الرأي القائل بضرورة الانتقال من النظام الدولي الحالي، بمؤسساته المالية غير الشفافة التي هي بالكاد ديمقراطية، وخنوعه للإنتاج والاستهلاك، إلى نظام دولي يعزز الحق في التنمية. غير أن تحقيق هذا الانتقال يتطلب إرادة سياسية أكبر.

17 - وأضاف قائلا إن الحق في التنمية سيظل حلما بعيد المنال بالنسبة للدول الخاضعة لتدابير قسرية انفرادية. وأشار إلى أن الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا هو العقبة الرئيسية أمام تنمية بلده وتمتع شعبه بالحق في التنمية. ويشكل الحصار انتهاكا لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، ويؤثر تأثيرا خطيرا على حقوق الإنسان للشعب الكوبي وقد عرقل جهود البلد في التصدي لكوفيد-19. ومضى يقول إن اختيار الولايات المتحدة وقت الجائحة لتعزيز حصارها على كوبا بدرجة لم يسبق لها مثيل يدل على القسوة المتأصلة في هذه السياسة وافتقارها إلى وازع الضمير. ودعا المقرر الخاص إلى مواصلة تقييم أثر هذه الممارسات الانفرادية على ممارسة الحق في التنمية، بما في ذلك في سياق التصدي لجائحة كوفيد-19 والتعافي منها.

18 - **السيدة بايدار** (جمهورية إيران الإسلامية): قالت إنه ينبغي لتعددية الأطراف والتضامن العالمي أن يكونا المبدأين الرئيسيين للتعافي من الجائحة. وفي الوقت نفسه، ينبغي إدانة النزعة الانفرادية بجميع أشكالها، بما في ذلك التدابير القسرية الانفرادية، بشدة. فالتدخل في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء المستقلة في الأمم المتحدة يشكل تحديا رئيسيا. وأضافت أن التدابير القسرية الانفرادية، أو ما يسمى الجزاءات، المفروضة على بلدها لا تزال تقيد الجهود التي تبذلها حكومة بلدها للتعافي من الجائحة وضمان تمتع الجميع بالحق في التنمية.

19 - **السيد رشيد** (باكستان): قال إن هناك حاجة ماسة إلى إبداء الإرادة السياسية، وإلى الوفاء بالالتزامات، خصوصا الالتزامات المتعلقة بتمويل التنمية. وقد أكدت الجائحة من جديد الأهمية الحاسمة والطابع الملح لتعبئة قدر أكبر من السيولة، وضمان القدرة على تحمل الديون، ومواءمة الهيكل الاقتصادي والمالي والضريبي الدولي السائد مع إعمال الحق في التنمية وتفعيله. وأعرب عن ترحيب حكومة بلده بموضوع التقرير، لأن سياسات التصدي لكوفيد-19 والتعافي منها من منظور الحق في التنمية تؤدي دورا محوريا في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وإضافة إلى ذلك، فإن أحد الشروط المسبقة الرئيسية لتحقيق الأهداف هو إيلاء الاعتبار الواجب لأثر النزاعات المسلحة والاحتلال الأجنبي والتدابير القسرية الاقتصادية والمالية الانفرادية.

20 - وأضاف قائلا إن حكومة بلده ترحب أيضا بالتوصية التي تدعو الشركاء في التنمية إلى تجديد الالتزام بهدف تخصيص 0,7 في المائة

من الدخل القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية. وينبغي لمصارف التنمية ألا تفرض على الدول شروطا تلزمها باتخاذ إجراءات من شأنها الإضرار بتنميتها.

21 - **السيد الطرشة** (الجمهورية العربية السورية): قال إن وفد بلده يود أن يشدد على الفقرتين 21 و 22 من التقرير اللتين تلخصان دعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للجهود التي تبذلها حكومة بلده للتعافي من جائحة كوفيد-19 ومساهمة البرنامج الإنمائي في تنمية القدرات الحكومية على الصعيدين المحلي والوطني.

22 - وأضاف قائلا إن من المتوقع من إطار الأمم المتحدة الاستراتيجي الذي وقعته الحكومة السورية للفترة 2022-2024 أن يؤدي دورا مهما في جهود التعافي من الجائحة. وأعرب عن أمل وفد بلده أن يحافظ على الحق في التنمية باعتباره حقا غير قابل للتصرف للشعوب، انطلاقا من اقتناعه بأن إعمال هذا الحق سيؤدي إلى الامتثال الكامل لمبادئ القانون الدولي التي تحكم العلاقات بين الدول.

23 - وأردف قائلا إنه، في سياق الحرب الإرهابية التي احتدمت في بلده، كما يعلم الجميع، منذ أكثر من 11 عاما، يود أن يعرف أفضل السبل للتغلب على الآثار المدمرة الناجمة عن التدابير القسرية الانفرادية التي تفرضها دول معينة على شعوب في العالم، بما فيها شعبه. وتساءل أيضا عما إذا كان لدى المقرر الخاص المعني بالحق في التنمية أي خطط للتعاون مع المقررة الخاصة المعنية بالأثر السلبي للتدابير القسرية الانفرادية في التمتع بحقوق الإنسان.

24 - **السيد جورجيو** (إريتريا): قال إن وفد بلده يؤيد تماما ولاية المقرر الخاص التي تعد مهمة بالنسبة لكثير من بلدان الجنوب التي أعطت الأولوية للحق في التنمية باعتباره وسيلة لتحسين الظروف المعيشية لسكانها والتصدي للفقر وعدم المساواة. وعلى الرغم من أن الحكومات في جميع أنحاء العالم تتخذ إجراءات لخفض إنفاق القطاع العام، فقد تمكنت البلدان المرتفعة الدخل من استحداث أدوات للتعافي من كوفيد-19، على عكس البلدان المنخفضة الدخل. وأضاف أن وفد بلده يود أن يسلط الضوء، من بين التوصيات التي قدمها المقرر الخاص، على التوصيات المتعلقة بضرورة الامتناع عن فرض شروط على الحكومات المستفيدة من برامج التنمية وتحسين إدماج البلدان النامية في النظام التجاري العالمي.

25 - وأشار إلى أن إعلان الحق في التنمية يقر بأن الدولة تتحمل المسؤولية الرئيسية عن تهيئة الأوضاع الوطنية والدولية المواتية لإعمال الحق في التنمية. غير أن استخدام التدابير القسرية الانفرادية ضد الدول، لا سيما البلدان النامية، أثّر بشكل متزايد في قدرات الحكومات على تلبية الاحتياجات الأساسية لسكانها، والوصول إلى المؤسسات المالية الدولية، وشراء السلع الأساسية الضرورية أثناء الجائحة، مثل قطع الغيار للمعدات الطبية واللقاحات والأغذية.

26 - **السيدة رزق** (مصر): قالت إن الحق في التنمية يمثل الصلة بين الركائز الثلاث لعمل الأمم المتحدة، وهي السلام والأمن، والتنمية، وحقوق الإنسان. وتقع على عاتق الدول المسؤولية الجماعية عن تحقيق التنمية، التي يُعتبر من منظور حقوق الإنسان أنها الحق في التنمية. وفي هذا السياق، وفي أعقاب ما أبرزته جائحة كوفيد-19 من أوجه قصور في البيئة الحالية لإعمال الحق في التنمية، طلبت إلى المقرر الخاص أن يحدد الكيفية التي يمكن بها إعادة هيكلة النظام المالي العالمي بحيث يلبي احتياجات البلدان النامية ومعالجة مشكلة الديون المتزايدة باستمرار.

27 - **السيد الفرارجي** (المقرر الخاص المعني بالحق في التنمية): قال إنه أشار في تقريره إلى الأهمية التي توليها دول الجنوب للتعاون الدولي في ميادين الصحة والتعافي الاقتصادي والحماية الاجتماعية. وفي الوقت نفسه، أشار إلى أنه تبين أن أعباء الديون السيادية تشكل تحديا رئيسيا في تعبئة الموارد من أجل التصدي للجائحة. واعتبر أن تعزيز التعاون الدولي ليس ضروريا لمعالجة أعباء الديون في بلدان الجنوب فحسب، ولكن أيضا للتصدي لعدم المساواة في الحصول على اللقاحات والأدوية والتقنيات الصحية ووسائل التشخيص والعلاجات الصحية اللازمة لمكافحة كوفيد-19، ما يؤثر سلبا في قدرة الأفراد والمجتمعات، والعديد منهم في بلدان الجنوب، على المشاركة في التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وكما ورد في الفقرة 17 من إعلان الدوحة الوزاري، يجب تنفيذ حقوق الملكية الفكرية وتفسيرها بطريقة تدعم الصحة العامة. وعلاوة على ذلك، أكد مجلس حقوق الإنسان من جديد، في قراره 14/46، أن الحصول على اللقاحات حق من حقوق الإنسان المحمية، ودعا الدول إلى إزالة الحواجز غير المبررة التي تقيد تصدير لقاحات كوفيد-19. وانطلاقا من هذه الروح وإزاء هذه الخلفية، قدم المقرر الخاص عدة توصيات في تقريره بهدف تيسير حصول الجميع على اللقاحات، بما في ذلك التوصية بأن تتعاون الدول تعاونا كاملا مع مرفق كوفاكس لإتاحة لقاحات كوفيد-19 على الصعيد العالمي والشراكة المعنية بتوزيع لقاحات كوفيد-19 وأن تسهم فيهما، وأن يواصل أعضاء منظمة التجارة العالمية

المفاوضات بشأن الاتفاق المتعلق بجوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة.

28 - وأشار إلى أن هذه هي المرة الأخيرة التي يتحدث فيها إلى اللجنة الثالثة بصفته المقرر الخاص المعني بالحق في التنمية. وقال إن العديد من التحديات التي حددها في تقريره الأول قبل خمس سنوات لا تزال قائمة، بينما نشأت تحديات جديدة نتيجة للجائحة والنزاع المسلح. ومن المهم أكثر من أي وقت مضى مواصلة العمل حتى لا يخبو الأمل في الحق في التنمية والوفاء بالوعد بعدم ترك أحد خلف الركب.

29 - **السيد أكرم** (رئيس - مقرر الفريق العامل المعني بالحق في التنمية): قال إن أهم مسألة معروضة حاليا على الفريق العامل هي التفاوض على مشروع اتفاقية الحق في التنمية، وهي صك ملزم قانونا. وقد نظر الفريق العامل خلال دورتيه الحادية والعشرين والثانية والعشرين في المشروع الأولي الذي أعده الرئيس - المقرر وفقا لقرار مجلس حقوق الإنسان 9/39، وفي المشروع المنقح الأول خلال دورته الثالثة والعشرين. وطوال هذه العملية، عمل الرئيس - المقرر جاهدا لتعزيز توافق الآراء داخل الفريق العامل وطلب مرارا إلى جميع الدول الأعضاء أن تشارك في المفاوضات مشاركة بنّاءة. غير أن بعض الدول قرر عدم المشاركة.

30 - وأضاف قائلا إن مجلس حقوق الإنسان كلف الرئيس - المقرر في الدورة الحادية والخمسين، بموجب قراره 7/51، أن يقدم مشروع اتفاقية منقحاً ثانياً إلى الفريق العامل في دورته الرابعة والعشرين لأغراض التفاوض الحكومي الدولي بشأنه، وأن يقدم بعد ذلك مشروع النص النهائي لاتفاقية الحق في التنمية إلى مجلس حقوق الإنسان، لمناقشته في دورته الرابعة والخمسين في أيلول/سبتمبر 2023. وفي أعقاب ذلك القرار، نجح الفريق العامل في وضع نص يتناول كل جانب من جوانب الحق في التنمية ويستند إلى صياغة سبق أن وافقت عليها الدول الأعضاء بتوافق الآراء في الصكوك القانونية الدولية القائمة. ودعا جميع الدول الأعضاء إلى المشاركة بنشاط بروح من التوافق والتعاون البناء في المفاوضات الحكومية الدولية التي ستجرى خلال الدورة الرابعة والعشرين للفريق العامل في أيار/مايو 2023. فمن المهم اختتام المداولات وتقديم مشروع نص نهائي إلى مجلس حقوق الإنسان على وجه السرعة؛ وينبغي للفريق العامل ألا يواصل الانخراط في مفاوضات قد لا تنتهي بشأن مشروع الاتفاقية. وأشار إلى وجوب إجراء مفاوضات محققة للنتائج واعتماد مشروع الاتفاقية في نهاية المطاف في المحفل المناسب، وهو، في رأيه، الجمعية العامة.

31 - وانتقل إلى مسألة الحق في التنمية في سياق التصدي لجائحة كوفيد-19 والتعافي منها، فقال إنه كان بإمكان الدول إدارة الجائحة بشكل أفضل لو أنها أدمجت اعتبارات حقوق الإنسان، بما في ذلك الحق في التنمية، في سياسات وتدابير التصدي والتعافي، وأجرت إصلاحا لهيكل الديون، وعكست مسار اتجاه عدم المساواة في الحصول على اللقاحات، وضمنت مزيدا من الاستثمار في الحماية الاجتماعية والاقتصادات المتقدمة الأكثر مراعاة للبيئة. وأعرب عن أسفه لأن عدم تكافؤ التعافي أدى إلى تقويض الثقة والتضامن، وأجج النزاعات، وأسفر عن النزوح القسري؛ كما جعل العالم أكثر عرضة للأزمات في المستقبل، مثل أزمة تغير المناخ المتفاقمة. ولا بد من بذل جهد عالمي منسق على سبيل الاستعجال لعكس اتجاه المسارات المتباينة في التعافي من جائحة كوفيد-19 وآثار تغير المناخ. والحق في التنمية يوفر توجيها مهما في هذا المسعى.

32 - **السيدة زيليفانوف** (ممثلة الاتحاد الأوروبي، بصفته مراقبا): قالت إن الاتحاد الأوروبي يؤيد الحق في التنمية، الذي يستمد جذوره من الطابع العالمي لجميع حقوق الإنسان وعدم قابليتها للتجزئة وترابطها وتآزرها. فالأفراد هم المحركون الأساسيون والمستفيدون من عمليات التنمية، بينما تتحمل الدول المسؤولية الرئيسية عن الإعمال الكامل لحقوق الإنسان لمواطنيها، بما في ذلك الحق في التنمية. وأضافت أن الاتحاد الأوروبي، باعتباره أكبر مقدم للمساعدة الإنمائية الرسمية في العالم، يظل ملتزما التزاما كاملا بتحقيق التنمية المستدامة والشاملة للجميع والقضاء على الفقر. وينبغي لتحقيق أهداف اتفاق باريس أن يكون جزءا لا يتجزأ من خطط وسياسات التعافي من جائحة كوفيد-19. وحقوق الإنسان والديمقراطية وسيادة القانون والحوكمة الرشيدة ضرورية لإعمال الحق في التنمية تمشيا مع خطة عام 2030، ويجب تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية باتباع نهج قائم على حقوق الإنسان.

33 - وأردفت قائلة إن الاتحاد الأوروبي يعترف بتباين الآراء بشأن الحق في التنمية، حيث توجد اختلافات جوهرية تكمن في مسائل مثل دور المؤشرات وتحديد الأدوات المناسبة لإعمال هذا الحق. ويعارض الاتحاد الأوروبي وضع معيار قانوني دولي ذي طابع ملزم، ولكنه على استعداد للعمل بشكل بنّاء مع جميع الأطراف للتوصل إلى نهج قائم على توافق الآراء إزاء الحق في التنمية، وهو يدعو جميع الأطراف إلى القيام بذلك أيضا.

34 - ونظرا لأهمية المشاركة المجدية لأشد الأشخاص ضعفا في عمليات اتخاذ القرار على الصعيدين الوطني والدولي التي تؤثر

على وضع خطط وسياسات التعافي من كوفيد-19 وتنفيذها، طلبت إلى الرئيس – المقرر أن يحدد رؤيته بشأن كيفية تحقيق مشاركة شاملة ومراعية للمنظور الجنساني ومنصفة وكيفية تعزيز التعاون الإنمائي الذي يستند إلى حقوق الإنسان ويسترشد بها.

35 - **السيد بوفيدا بريتو** (جمهورية فنزويلا البوليفارية): قال إن بلده يروج للحق في التنمية ويدافع عنه بثبات، ويعتبر الحقوق الجماعية غير قابلة للتصرف ووثيقة الترابط مع الحقوق الفردية، ويسلّم بأن العلاقات الاقتصادية الدولية تقوم على نظام يعزز عدم المساواة وعدم الإنصاف الهيكليين ويجعلهما أمرين طبيعيين، ويضر بالبيئة ويقوض ميثاق الأمم المتحدة باستمرار. ويشجع النظام الحالي على إنشاء أقلية مهيمنة في بلدان الشمال وعدم الإنصاف على حساب الأغلبية الفقيرة والمنقسمة في بلدان الجنوب. وعلاوة على ذلك، يندد عدد متزايد من البلدان بالأثر الضار على التنمية الاجتماعية والاقتصادية وحقوق الإنسان للتدابير القسرية الانفرادية التي تفرضها بلدان الشمال على بلدان الجنوب على أساس معايير مزدوجة. وأشار إلى أن الحق في التنمية حظي بالقبول والاعتراف على نطاق واسع، ومناصروه موجودون أساسا في بلدان الجنوب. وبالتالي، أعرب عن تأييد فنزويلا اعتماد اتفاقية بشأن الحق في التنمية. وطلب إلى الرئيس – المقرر أن يعرض آراءه بشأن أثر التدابير القسرية الانفرادية على التنمية، وعلى وجه التحديد في مجالي الرعاية الصحية والخدمات المالية، وبشأن المعايير المزدوجة المطبقة لتبرير هذه التدابير، وبشأن كيفية تعزيز الحلول السياسية في الشمال، وبشأن خريطة طريق للنهوض باتفاقية الحق في التنمية.

36 - **السيد نزي** (نيجيريا): قال إن بلده يؤيد أنشطة الفريق العامل تأييدا كاملا فالتعاون الدولي لا غنى عنه لإعمال الحق في التنمية والتصدي للتحديات في ظل أوجه عدم المساواة الآخذة في الاتساع وتزايد عدم الاستقرار على الصعيد العالمي. ومن ضمن مجالات التعاون هذه ضمان استرداد الأصول المكتسبة بصورة غير مشروعة وإعادتها غير المشروطة إلى بلدان المنشأ، وهو ما يمكن أن يولد موارد للاقتصادات النامية ويؤدي إلى التخفيف من حدة الفقر. وأضاف يقول إن وفد بلده يحث جميع أصحاب المصلحة على تنحية خلافاتهم والالتزام بتعزيز الأهداف المتصلة بإعمال الحق في التنمية.

37 - **السيد فالدو مارتينيس** (كوبا): قال إن بلده يؤيد الجهود التي يبذلها الفريق العامل للاضطلاع بولايته الهامة. والحق في التنمية هو مسألة محورية بالنسبة لكوبا، ويشكل وضع مشروع صك بشأن هذا الحق، يكون ملزما قانونا، علامة فارقة. وما زال إحراز تقدم نحو ممارسة الحق في التنمية مقيدا بالنظام الدولي السائد وفرض تدابير قسرية انفرادية ضد بلدان الجنوب. فهذه الممارسات تشكل إهانة لتقرير المصير وانتهاكا لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي. والحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا، على سبيل المثال، هو العقبة الرئيسية أمام التنمية الاجتماعية والاقتصادية في البلد، ويؤثر تأثيرا مباشرا على تمتع الشعب الكوبي بحقه في التنمية، ويعوق قدرة البلد على التصدي للجائحة.

38 - **السيد رشيد** (باكستان): قال إن الدول تتحمل المسؤولية الرئيسية عن تعزيز حقوق الإنسان، بيد أن منظومة الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية تتحمل مسؤولية جماعية عن مواءمة السياسات الاقتصادية والإنمائية الدولية بطرق تعزز إعمال الحق في التنمية. ولكن يجب أولا تحديد البارامترات العملية للحق في التنمية. ويسعى الرئيس – المقرر والفريق العامل إلى تحقيق هذا الهدف وهما يحتاجان إلى تفهم جميع الدول الأعضاء ودعمها.

39 - وأضاف يقول إن باكستان تؤيد تأييدا تاما وضع اتفاقية ملزمة قانونا بشأن الحق في التنمية. وقد أثبتت الأزمات الثلاثية المتمثلة في الجائحة وتغير المناخ والنزاعات أن الحق في التنمية لن يتم إعماله بشكل كامل وفعال من دون هذا الصك. ولن تولّد هذه الاتفاقية زخما للتعاون الدولي فحسب، بل ستوفر أيضا أساسا لمنع نشوب النزاعات، والحد من الجوع والفقر، ومعالجة أوجه عدم المساواة بين البلدان وأوجه عدم المساواة في الهيكل المالي الدولي القائم، وتعزيز التعايش السلمي وتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وطلب إلى الرئيس – المقرر أن يبدي رأيه، أولا، في الكيفية التي يمكن أن يسهم بها صك ملزم قانونا بشأن الحق في التنمية في إعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للسكان الذين يعيشون في بلدان الجنوب، وثانيا، في أسباب معارضة بعض الدول لفكرة الحق في التنمية ذاته. وقال إن وفد بلده يتساءل عما إذا كان الحق في التنمية حقا عالميا بالفعل أو ما إذا كان ينبغي أن يتمتع به حصراً الأشخاص الذين يعيشون في البلدان المتقدمة النمو.

40 - **السيد مرابط** (الجزائر): قال إن الجائحة أبرزت ترابط العالم والحاجة إلى التنمية المستدامة من أجل عالم ينعم بالصحة. ولا بد من التمسك بالحق في التنمية للتغلب على آثار الجائحة، إضافة إلى ضمان تحقيق تنمية قادرة على مواجهة الأزمات وشاملة للجميع ومستدامة. وتكرر الجزائر الإعراب عن تأييدها للفريق العامل وتدعو إلى اقتصاد يتمحور حول البشر وحقوق الإنسان، تمشيا مع إعلان الحق في التنمية.

41 - وقال إن وفد بلده يرغب في الحصول على مزيد من المعلومات عن الشواغل الرئيسية للدول التي قاطعت المناقشات المتعلقة باتفاقية بشأن الحق في التنمية. ويود أيضا أن يعرف ما الذي يمكن القيام به للتغلب على النقص الحالي في مشاركة البلدان المتقدمة النمو وتجنب تسييس التنمية. وسأل في ختام حديثه عن الدور الذي ينبغي للمجتمع المدني أن يؤديه في إعمال الحق في التنمية.

42 - **السيد مهد زيم** (ماليزيا): قال إن منظومة حقوق الإنسان في الأمم المتحدة يجب أن تبذل كل جهد ممكن لإعمال الحق في التنمية إعمالا كاملا وفعالا. وتدعو ماليزيا جميع الدول إلى المشاركة بنشاط في الجهود الرامية إلى وضع صك ملزم قانونا بشأن الحق في التنمية، من شأنه أن يعزز عمل الدول الأعضاء لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وفي ضوء التزام ماليزيا بتفعيل الحق في التنمية، نفذت عددا من السياسات الوطنية تحقيقا لهذه الغاية، مع التركيز على العوامل الجديدة المحفزة للتنمية، مثل الاقتصادات الرقمية والخضراء، واستيعاب الجميع. وتساءل عما إذا كان من الممكن التوفيق بين الاختلافات في الرأي بين الدول فيما يتعلق بوضع صك ملزم قانونا بشأن الحق في التنمية، وعما إذا كان يمكن وضع مشروع الاتفاقية في صيغته النهائية في المستقبل القريب.

43 - **السيد كوزمنكوف** (الاتحاد الروسي): قال إن بلده يولي دائما أهمية خاصة للحق في التنمية بوصفه فئة من الحقوق مستقلة وقائمة بذاتها، ويقدر الجهود التي يبذلها الفريق العامل لوضع مشروع صك دولي ملزم قانونا بشأن الحق في التنمية. واستدرك قائلا إن وفد بلده لاحظ عدة مسائل في النصين المنقحين الأول والثاني لمشروع الاتفاقية. أولا، لا يرد أي تعريف "للحق في التنمية". ونتيجة لذلك، لا يستطيع القائمون بالصياغة تحديد ما ينشأ عن هذه الاتفاقية من التزامات على الأطراف فيها تحديدا دقيقا. وثانيا، لا يوافق وفد بلده على الاقتراح الداعي إلى إسناد شخصية قانونية دولية إلى أشخاص اعتباريين، ويذكر بأن الدول والمنظمات الدولية، وفي بعض الحالات، الأمم والشعوب التي تناضل من أجل الاستقلال، هي وحدها التي تملك الشخصية القانونية الدولية؛ ولا يملك الأشخاص الطبيعيون والاعتباريون هذه الشخصية. وثالثا، من غير المقبول فرض التزامات على أطراف ثالثة ليست أطرافا في اتفاقية من هذا القبيل تبرم في المستقبل. ورابعا، إن إدراج مفاهيم غير محددة تحديدا جيدا ولم تتم الموافقة عليها على الصعيد الحكومي الدولي، مثل "الحق في التنظيم" و "الالتزامات التي تتجاوز الحدود الإقليمية" في وثيقة ملزمة قانونا هو أمر يدعو إلى التساؤل. خامسا، ينبغي بلورة مفاهيم معينة من قبيل "واجب الجميع في احترام الحق في التنمية" و "واجب التعاون" من منظور حقوق الإنسان.

44 - وأضاف يقول إن بعض البلدان الغربية، بما في ذلك الاتحاد الأوروبي، ترفض صراحة الاعتراف بالالتزام القانوني بالحق في التنمية، مما يؤدي إلى الحيلولة دون التنمية أو الحد منها وتقويض الحق في التنمية. وقال إن وفد بلده يفهم أن هذا الاتجاه هو انعكاس للسياسة الخارجية الاستعمارية الجديدة، التي تسمح للبلدان الغربية بجني الأرباح على حساب الدول الأخرى، ومحاولة لحماية نظام عالمي قائم على قواعد وضعتها هذه البلدان. وأعرب عن استعداد وفد بلده للتعاون النشط مع الفريق العامل.

45 - **السيدة يو** كايلي (الصين): قالت إن بلدها يرى أن التنمية هي مفتاح حل جميع المشاكل. وقد أطلق رئيس الصين مبادرة إنمائية عالمية لجذب الانتباه الدولي إلى الحق في التنمية، وتعزيز الشراكات الإنمائية العالمية، والنهوض بالتعاون الإنمائي الدولي، وبث روح جديدة في تنفيذ خطة عام 2030، وتحقيق تنمية عالمية أقوى وأكثر مراعاة للبيئة والصحة. وقالت إن وفد بلدها يشعر بالقلق إزاء عدم ورود مدخلات لفترة طويلة من مؤسسات حقوق الإنسان المتعددة الأطراف فيما يتعلق بالحق في التنمية واستمرار رفض بعض البلدان الاعتراف بالحق في التنمية بوصفه حقا أساسيا من حقوق الإنسان غير القابلة للتصرف. فهذه الممارسات ينبغي أن يتم تغييرها تغييرا جذريا. ودعت جميع آليات حقوق الإنسان إلى زيادة جهودها الرامية إلى إعمال الحق في التنمية وتعزيز تعميم مراعاة الحق في التنمية في منظومة الأمم المتحدة. وقالت إن الصين على استعداد لمواصلة التعاون مع الفريق العامل.

46 - **السيد جورجيو** (إريتريا): قال إن وفد بلده يشعر بالقلق إزاء عدم إحراز تقدم بشأن مشروع اتفاقية الحق في التنمية على الرغم من سنوات من العمل الشاق، ويتوق إلى إحراز تقدم بوتيرة أسرع. وأشار إلى التزام جميع الدول بإيلاء جميع حقوق الإنسان، بما في ذلك الحق في التنمية، نفس الدرجة من الاهتمام. وطلب إلى الرئيس - المقرر أن يوضح شواغل الدول التي قررت عدم المشاركة في وضع صك دولي ملزم قانونا، وأعرب عن أمله في ألا تكون نية هذه الدول إبقاء بعض البلدان في حالة فقر دائم.

47 - **السيدة بانكين إيليل** (الكاميرون): قالت إن الحق في التنمية يجب اعتباره حقا جماعيا وعاملا تمكينيا للتمتع بالحقوق الفردية الأخرى، بما في ذلك حقوق بالغة الأهمية هي الحق في التعليم، والحق

في الصحة، والحق في الغذاء، والحق في الحياة. ومن شأن اعتباره كذلك أن يؤدي إلى تضامن وتعاون دوليين فعالين على تزويد البلدان بالوسائل اللازمة لتعزيز التنمية الشاملة والتغلب على العقبات التي تعترض سبيلها. وهناك حاجة ملحة إلى اتخاذ تدابير قوية وفعالة لمعالجة عدم المساواة في النظام المالي في العالم، وإجراء إصلاح بنيوي لهيكل الديون، والقضاء على عدم الإنصاف في الحصول على اللقاحات، وزيادة الاستثمار في الحماية الاجتماعية ونقل التكنولوجيا. وتؤيد الكاميرون ولاية الفريق العامل ومساهمته في وضع صك ملزم قانونا بشأن الحق في التنمية، وتود الحصول على معلومات محدّثة عن مشروع الاتفاقية المنقح الذي نظر فيه الفريق العامل خلال دورته الثالثة والعشرين.

48 - **السيدة رزق** (مصر): قالت إن المناقشات تركزت، منذ اعتماد إعلان الحق في التنمية، على تفعيل هذا الحق، بما في ذلك من خلال تهيئة بيئة تمكينية تتضمن المسؤولية الرئيسية للدولة والمسؤولية الجماعية للمجتمع الدولي. وفي خضم التحديات العالمية الراهنة وانعدام الأمن، بات من المهم أكثر من أي وقت مضى أن يركز التعاون والتضامن الدوليان على تفعيل الحق في التنمية بطريقة موضوعية وجوهرية وغير مسيسة.

49 - **السيد أكرم** (الرئيس - المقرر للفريق العامل المعني بالحق في التنمية): قال إن الإجابة على السؤال الذي طرحه الاتحاد الأوروبي موجودة في إعلان الحق في التنمية، الذي يتناول بالتفصيل موضوعي المنظور الجنساني والتعاون الإنمائي وفقا للمبادئ الدولية، وكذلك في خطة عام 2030 التي تعترف بوضوح بالحق في التنمية بوصفه حقا من حقوق الإنسان. ولو شارك الاتحاد الأوروبي في المفاوضات بشأن مشروع الاتفاقية، لأدرك أن الاتفاقية تتناول هذه المسائل. ويجب أن تعامل التنمية كحق من حقوق الإنسان، الفردية والجماعية على حد سواء، وجميع حقوق الإنسان مترابطة.

50 - وأردف قائلا إن التدابير القسرية الانفرادية هي نتيجة للتباين في النهج المتبعة إزاء التنمية، ويعترف مشروع نص الاتفاقية بأن هذه التدابير تقوض آفاق التنمية على الصعيدين الوطني والفردي. وتناول خريطة الطريق الهادفة إلى اعتماد مشروع الاتفاقية، فأعرب عن أسفه لاستحالة التقريب بين الدول الأعضاء التي تؤيد وضع صك ملزم قانونا بشأن الحق في التنمية والدول التي تعارضه. وأفضل سبيل للمضي قدما هو اختتام مفاوضات الفريق العامل وتقديم مشروع نص نهائي للاتفاقية إلى مجلس حقوق الإنسان لعرضه لاحقا على الجمعية العامة، فهي المحفل المخول بالتفاوض بشأن مشروع اتفاقية واعتماده وجميع الدول الأعضاء ممثلة فيه.

51 - وفي حين أن وجود صك ملزم قانونا بشأن الحق في التنمية يحظى بتأييد قوي من بلدان الجنوب، لا ترى جميع الدول أن هذا الصك ضروري. وفيما يتعلق بالكيفية التي يمكن أن يسهم بها مشروع الاتفاقية في التنمية في بلدان الجنوب، قال إنه لن يكون بمثابة حل سحري للمشاكل القائمة. بيد أنه سيرسي معيارا أخلاقيا حتى لو لم يتم التصديق عليه عالميا.

52 - وتطرق إلى الحديث عن الشواغل الرئيسية للدول التي قاطعت التفاوض بشأن صك ملزم قانونا، فقال إن الفكرة القائلة بأن الحق في التنمية حق من حقوق الإنسان غير مقبولة لدى عدة بلدان متقدمة النمو في شمال الكرة الأرضية. وأضاف يقول إن بعض الدول ترى أن المسؤولية عن ضمان التنمية داخل بلد ما هي مسؤولية وطنية وليست دولية، مما يجعل الالتزام الدولي بتحقيق هذه الغاية مستحيلا.

53 - **السيد كانادي** (رئيس آلية الخبراء المعنية بالحق في التنمية): عرض مذكرة الأمانة العامة (A/77/357) التي تحيل الجمعية العامة إلى التقرير السنوي لآلية الخبراء المعنية بالحق في التنمية (A/HRC/51/36)، فقال إن آلية الخبراء تواصل العمل عن كثب مع الفريق العامل الحكومي الدولي المعني بالحق في التنمية والمقرر الخاص المعني بالحق في التنمية لاستكشاف أوجه التآزر والسعي إلى تحقيق الاتساق. وقدمت آلية الخبراء دراستين مواضيعيتين إلى مجلس حقوق الإنسان - إحداهما عن تفعيل الحق في التنمية في سياق تحقيق أهداف التنمية المستدامة (A/HRC/48/63) والثانية عن موضوع العنصرية والتمييز العنصري والحق في التنمية (A/HRC/51/37). وهي تعكف حاليا على إعداد ثلاث دراسات بشأن المواضيع التالية: عدم المساواة ونظم الحماية الاجتماعية في سياق تفعيل الحق في التنمية؛ والحق في التنمية في قانون الاستثمار الدولي؛ والجهات من غير الدول وواجب التعاون. وتعكف آلية الخبراء أيضا على إعداد شروح لمواد إعلان الحق في التنمية من شأنها أن تعزز تفسيرا تطوريا للمواد وتراعي التطورات التي حدثت في القانون الدولي والسياسة العامة والممارسة الدولية منذ اعتماد الإعلان في عام 1986.

54 - وأشار إلى جلسة تحاور عقدت خلال الدورة الخامسة لآلية الخبراء في آذار/مارس 2022 مع المقررة الخاصة المعنية بالأثر السلبي للتدابير القسرية الانفرادية في التمتع بحقوق الإنسان، والخبير المستقل المعني بحقوق الإنسان والتضامن الدولي، والمقرر الخاص

المعني بالفقر المدقع وحقوق الإنسان، سلطت خلالها الدول الضوء على أهمية واجب التعاون على التغلب على العقبات التي تعترض إعمال الحق في التنمية على الأرض ودعت آلية الخبراء إلى تفعيل الحق في التنمية، بما في ذلك من خلال التعاون الدولي، كتعبير عن التضامن الدولي. ويجب على الدول أن تؤدي واجبها في التعاون الدولي من أجل إعمال الحق في التنمية وتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وختمت قائلة إن آلية الخبراء ما زالت ملتزمة بتحديد سبل ملموسة للتغلب على العقبات العديدة التي تعترض إعمال الحق في التنمية، وتحتاج دعما من جميع الدول الأعضاء من أجل تحقيق ذلك.

55 - **السيد كوزمينكوف** (الاتحاد الروسي): قال إن وفد بلده يعتبر الحق في التنمية حقا ذا أهمية خاصة من حقوق الإنسان غير القابلة للتصرف، نظرا لمساهمته في إعمال حقوق الإنسان الأخرى. ورحب بالجهود التي تبذلها آلية الخبراء لتنسيق عملها مع المقررة الخاصة المعنية بالأثر السلبي للتدابير القسرية الانفرادية في التمتع بحقوق الإنسان. وفي هذا الصدد، وجه الانتباه إلى ظاهرة ما يسمى بالجزاءات الثانوية، التي تهدف إلى إجبار حكومات أطراف ثالثة على الامتثال لقيود مفروضة بصورة غير قانونية.

56 - وقال إن مهمة التغلب على عدم المساواة وإعمال الحق في التنمية ذات شقين: ضمان أداء نظم الحماية الاجتماعية لوظائفها داخل الدول على نحو سليم؛ وضمان تكافؤ الفرص بين الدول، بما في ذلك من خلال توفير فرص الوصول إلى الاستثمار والتكنولوجيا والمعرفة العلمية.

57 - واسترسل قائلا إن وفد بلده يفترض أن عمل آلية الخبراء بشأن شروح إعلان الحق في التنمية ضروري في ضوء إعداد الفريق العامل المعني بالحق في التنمية وثيقة دولية ملزمة قانونا لا سيما فيما يتعلق بتعريف "الحق في التنمية". وفي الوقت نفسه، يجب ألا يؤدي "تحديث" أحكام الإعلان إلى فرض تفسير أوسع على الدول لوثيقة تمت الموافقة عليها على المستوى الحكومي الدولي.

58 - **السيدة بانكين إيليل** (الكاميرون): قالت إن وفد بلدها يرحب بتعاون آلية الخبراء مع الآليات الأخرى بشأن الحق في التنمية ويثني على مساهمتها في صياغة صك ملزم قانونا بشأن الحق في التنمية، وهو ما تعتبره اللجنة الاستشارية لمجلس حقوق الإنسان مهما لتمكين الدول من تحقيق تنمية فعالة بالتزامن مع تحسين الظروف المعيشية لسكانها، وكذلك لتوفير إطار قانوني شامل واستحداث نهج إزاء السياسات والبرامج يشمل جميع أصحاب المصلحة ويستوعب جميع حقوق الإنسان. وطلبت إلى رئيس آلية الخبراء أن يعرض ما يعتبره أهم التدابير العملية لإعمال الحق في التنمية وضمان اعتراف جميع الدول بهذا الحق، ولا سيما الدول الأقل تقبلا للفكرة.

59 - ورحبت باعتماد الدراسة المتعلقة بموضوع العنصرية والتمييز العنصري والحق في التنمية، وطلبت إلى رئيس آلية الخبراء أن يحدد الاستنتاجات الرئيسية التي خلصت إليها الدراسة وأن يشرح كيف يمكن أن تساعد هذه الدراسة عمل المنتدى الدائم المعني بالسكان المنحدرين من أصل أفريقي وفريق الخبراء العامل المعني بالسكان المنحدرين من أصل أفريقي. ورحبت أيضا بعمل الآلية بشأن شروح إعلان الحق في التنمية والدراسة المقبلة بشأن الاستعمار والحق في التنمية. وسألت في هذا الصدد عن كيفية معالجة مسألة التعويضات فيما يتعلق بالرق والاستعمار من منظور الحق في التنمية.

60 - **السيد مرابط** (الجزائر): قال إن وفد بلده يرحب بمشاركة رئيس آلية الخبراء في المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة ويدعو إلى مزيد من التعاون بين هيئات الأمم المتحدة لضمان عدم تخلف أحد عن الركب في تنفيذ خطة عام 2030. وأضاف يقول إن الحق في التنمية للجميع مكرس في دستور الجزائر ويشكل أساس سياساتها الإنمائية الوطنية. وبهذه الروح، قدمت الجزائر الدعم للعديد من البلدان أثناء الجائحة، بما في ذلك من خلال التبرع باللقاحات وتقديم المساعدة المالية. ومما يؤسف له أن البلدان لم تبد جميعها مثل هذا التضامن. وتشكل ظاهرة قومية اللقاحات أبرز مظاهر إخفاق البلدان في أداء واجب التعاون المنوط بها، وهو ما أدى إلى استمرار مكابدة العديد من البلدان من أجل الحصول على لقاحات كوفيد-19. وتساءل كيف يمكن أن تكفل الدروس المستفادة من الجائحة وفاء كل بلد بواجبه المتمثل في التعاون على الصعيد الدولي، وما إذا كان يمكن اعتبار عدم التعاون انتهاكا لحقوق الإنسان، وكيف يمكن أن تسهم آليات حقوق الإنسان في ضمان وفاء جميع البلدان بالتزاماتها في هذا الصدد.

61 - **السيد شارما** (الهند): قال إن تفعيل إعلان الحق في التنمية ضروري لتحقيق تنمية منصفة ومستدامة، وإن حكومة بلده تؤيد وضع مشروع صك ملزم قانونا بشأن الحق في التنمية تأييدا تاما. ولا غنى عن التعاون الدولي والحوكمة الديمقراطية والشفافة والخاضعة للمساءلة والقائمة على المشاركة على الصعيد الوطني من أجل إعمال الحق في التنمية. وتضع الهند الحق في التنمية دائما في صميم سياساتها الوطنية وتعاونها الإنمائي مع البلدان الأخرى.

62 - **السيدة يو** كايلي (الصين): قالت إن أحد أهداف المبادرة الإنمائية العالمية التي أطلقها رئيس الصين هو تعزيز وحماية حقوق الإنسان في عملية التنمية، ولا سيما الحق في الحياة والحق في التنمية. وأفادت آلية الخبراء، في دراستها عن موضوع العنصرية والتمييز العنصري والحق في التنمية، أن السكان المنحدرين من أصل أفريقي يواجهون التمييز والعنف وانتهاكات حقوقهم في جميع مجالات نظام العدالة في الولايات المتحدة. كما أصدرت لجنة القضاء على التمييز العنصري استنتاجات تؤكد الشواغل المتعلقة بالعنف واستخدام القوة المميتة ضد الأقليات في الولايات المتحدة. وتحث الصين الولايات المتحدة على معالجة مشاكلها المتصلة بالعنصرية باتخاذ إجراءات لمكافحة جميع أشكال العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب والتعصب، ومن ثم تجنب المزيد من الإضرار بحقوق الأقليات العرقية في الحياة والتنمية. وستواصل الصين التعاون على نطاق واسع للمساهمة في تعزيز وحماية الحق في التنمية، الذي يشكل حقا أساسيا من حقوق الإنسان.

63 - **السيد خاني** (جمهورية إيران الإسلامية): قال إن إحراز تقدم دائم في إعمال حقوق الإنسان يتوقف على وضع سياسات وطنية ودولية فعالة بشأن التنمية الاقتصادية والاجتماعية، على النحو الذي أكدته عدة وثائق، بما في ذلك إعلان طهران. وتؤيد حكومة بلده ولاية آلية الخبراء وتنسيقها المستمر مع المكلفين بولايات والخبراء المعنيين، بما في ذلك المقررة الخاصة المعنية بالأثر السلبي للتدابير القسرية الانفرادية في التمتع بحقوق الإنسان. وأضاف يقول إن وفد بلده يؤيد أيضا توصية آلية الخبراء بأن يكون عدم التمييز والمشاركة الشاملة وتكافؤ الفرص من أجل التنمية مبادئ أساسية تسترشد بها الدول في الوفاء بواجبها المتمثل في التعاون من أجل تعزيز التنمية الدولية.

64 - **السيد كانادي** (رئيس آلية الخبراء المعنية بالحق في التنمية): قال إن الفرصة لم تتح بعد لآلية الخبراء للتداول بمسألة الجزاءات الثانوية، ولكنها تقر بأن الجزاءات الشاملة المفروضة على البلدان يمكن أن تعوق إعمال الحق في التنمية على نحو خطير. وستواصل آلية الخبراء العمل بشأن هذه المسألة مع المقررة الخاصة المعنية بالأثر السلبي للتدابير القسرية الانفرادية في التمتع بحقوق الإنسان وغيرها من المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة. وردا على التعليقات على تعريف الحق في التنمية، قال إن المادة 1 من إعلان الحق في التنمية والمادة 4 من النص المنقح الثاني لمشروع الاتفاقية يتضمنان تعريفا واضحا لهذا الحق. وفيما يتعلق بإعداد آلية الخبراء شروحا لإعلان الحق في التنمية، قال إن الدافع وراء هذا العمل هو كفالة أن يتضمن الحق في التنمية الوارد في الإعلان المفاهيمَ والمعايير التي وضعت منذ اعتماده في عام 1986. وأعرب عن رغبته في طمأنة الدول إلى أن تفسيرات مواد الإعلان لن تتخطى اختصاص القانون الدولي.

65 - وأضاف يقول إن آلية الخبراء أيدت رسميا وضع صك ملزم قانونا بشأن الحق في التنمية وأسهمت بعناصر تعتبرها أساسية من أجل الإدماج. وتبرز الدراسة المواضيعية المتعلقة بالعنصرية والتمييز العنصري والحق في التنمية الآثار السلبية للعنصرية والتمييز العنصري على الحق في التنمية على الصعيد الوطني، بما في ذلك تمزق النسيج الاجتماعي، الذي يؤثر على رفاه الفئات العرقية بحرمانها من الحصول على الخدمات الاجتماعية والفرص الاقتصادية والعدالة والسلامة والأمن على نحو منصف؛ وعلى الصعيد الدولي، تشمل هذه الآثار حرمان الأفراد من الفرص الاقتصادية عبر الوطنية وحرمان البلدان النامية من فرص الاستثمار الأجنبي المباشر وتخفيف عبء الدين. وفيما يتعلق بموضوع التعويضات عن الرق والاستعمار، تعترف آلية الخبراء بأن فعلا غير مشروع دوليا قد ارتُكب وبأن التعويضات مستحقة، ولكن لم تتح لها الفرصة بعد لمناقشة الشكل الذي ينبغي أن تكون عليه هذه التعويضات.

66 - وتطرق إلى التعليقات على اللقاحات، فقال إن القومية اللقاحية منتشرة. وقد أدى ذلك، إضافة إلى الطلب المسبق، وإبرام العديد من البلدان المتقدمة النمو اتفاقات مع منتجي اللقاحات للحصول على اللقاحات بشروط تفضيلية وتكديس اللقاحات، إلى تقويض فعالية مرفق كوفاكس لإتاحة لقاحات كوفيد-19 على الصعيد العالمي على نحو خطير. وقال إن صلاحية اللقاحات المخزنة لأغراض الجرعات المعززة في طريقها إلى الانتهاء في البلدان الغنية. ولم يتلق مجمع إتاحة تكنولوجيات مكافحة كوفيد-19 أي مساهمات كبيرة ولم يصادق عليه أي من بلدان مجموعة الدول السبع. وقد تم تجميد الإعفاءات المؤقتة من تطبيق الاتفاق المتعلق بجوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة لأكثر من 20 شهرا قبل التوصل إلى اتفاق بعيد كل البعد عن الوفاء بما هو مطلوب. ويسود اعتقاد على نطاق واسع أن انعدام التعاون الدولي يشكل كارثة أخلاقية. وفي حين أن هذا الأمر صحيح، فإن الدرس الذي ينبغي استخلاصه، من منظور الحق في التنمية، هو أن التعاون الدولي يجب ألا يُفهم على أنه دعوة أخلاقية غير ملزمة إلى السخاء أو الإحسان، بل على أنه التزام ملزم قانونا. وما زال العديد

من البلدان الغنية ينقض التزاماته بالتعاون الدولي، منتهكة بذلك حقوق الإنسان بشكل مباشر، بما في ذلك حق بلايين الناس في التنمية في البلدان الفقيرة.

67 - وختم حديثه قائلا إنه يود أن يؤكد أن الحق في التنمية ينشئ إطارا معياريا تفهم التنمية من خلاله على أنها حق لجميع البشر والشعوب يفرض التزامات على الدول. وقال إن جميع الأبعاد الثلاثة لهذه الالتزامات – الداخلية والخارجية والجماعية – تتساوى من حيث الأهمية إذا أُريد إحراز تقدم في مجال التنمية باعتباره شاغلا مشتركا للبشرية.

رفعت الجلسة الساعة 17:10.